

الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي بعد 2011

أ.د. مثنى علي المهداوي(*)
muthanna200813@yahoo.com

الملخص

تمثل منطقة الخليج العربي اهمية خاصة للولايات المتحدة ، فهذه المنطقة اصبحت احد المراكز المهمة بالنسبة للاستراتيجية الامريكية . وكانت هناك احداث مهمة دفعت الولايات المتحدة الى تعديل استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة . وكان للبعد الاقتصادي في علاقة دول الخليج مع الولايات المتحدة تأثير كبير ، ويأتي النفط كاحد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقة . ان التعامل الاستراتيجي الامريكي مع التغيرات في منطقة الخليج العربي بعد 2011 لا يخفي حقيقة ان هناك غموض في بعض المواقف السياسية للولايات المتحدة . وهو ما يوضح ان علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة لن تتغير كثيرا ، اذ ستبقى الاخيرة الدولة الفاعلة الرئيسة في المنطقة ، ولن تستطيع دول الخليج ان تغير هذه المعادلة مع التغيرات القائمة فيها .

المقدمة:

ان التطورات السياسية الاخيرة التي تشهدها منطقة الخليج العربي سيكون لها انعكاسات على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية عدة، واهم صور هذه الانعكاسات تراجع السيطرة الشمولية للعوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي .

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

ومثل هذه التداعيات سيكون لها انعكاسات على الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ، فالولايات المتحدة تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية الاستراتيجية لعدة اسباب سياسية واقتصادية . ويأتي وجود أكبر احتياطي نفطي عالمي في هذه المنطقة في مقدمة الاسباب التي تدفع الولايات المتحدة لاعطائها أهمية خاصة ، الا ان هناك أكثر من تهديد داخلي وخارجي لامدادات النفط من هذه المنطقة للعالم ، فاطلالة ايران على الجزء الشرقي من الخليج وسيطرتها الجزئية على مضيق هرمز يمثل احدى هذه التهديدات لهذه الامدادات . كما ان التغييرات في هذه المنطقة اذا لم تكن مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة تمثل تهديد لمصالح الاخيرة . وهنا تأتي أهمية هذه التغييرات في منطقة الخليج العربي على الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي .

ويهدف هذا البحث الى الاجابة عن التساؤلات الآتية : ماهي أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة ، وكيف اثرت احداث 11 ايلول 2001 والحرب الأمريكية على العراق 2003 والتغييرات في المنطقة العربية بعد 2011 على الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ، واي من الابعاد الامنية والاقتصادية والسياسية سوف يؤثر مستقبلا أكثر في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي .

اولا : أهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة

يمثل الخليج العربي أهمية خاصة للولايات المتحدة ، فهذه المنطقة انتقلت بالتدريج لتصبح احد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية والتي تعني ان السياسة الأمريكية على استعداد لاي نوع من انواع الحروب لمنع تلك المنطقة من السقوط بأيدي خصومها . ولقد اضحى من المسلم به ان معضلة الامن في النظام الاقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية او اقليمية ، وانما هي في المقام الاول مرتبطة بالسياسات الأمريكية . فالولايات المتحدة وان كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر ، لكن توليها مسؤولية الامن في المنطقة يرتبط باكمال بريطانيا عام 1971 انسحابها منها ، فاعلنت منذ ذلك التاريخ ان اهدافها في منطقة الخليج العربي تتمثل بما يأتي : تعزيز الامن

الاقليمي، وضمان حرية الوصول الى الموارد والاسواق دونما عائق، والحفاظ على حرية الملاحة، وحماية المواطنين الامريكيين والممتلكات، وتدعيم امن الحلفاء والاصدقاء الاقليميين(1).

لقد كان المحافظة على الامن والاستقرار الهدف الرئيس في الاستراتيجية الامنية الامريكية طوال السبعينيات من القرن الماضي في الخليج عن طريق التقرب غير المباشر ، فالامن يعني القدرة العسكرية للدول الخليجية الرئيسة للتدخل وحسم اي وضع يهدد الاستقرار، والمثال الاوضح للامن بالمفهوم الامريكي كان التدخل العسكري في قمع ثورة اقليم ظفار في عمان ودعم السلطان قابوس بن سعيد ، لان انتصار الثورة كان يشكل تهديدا لاستقرار الانظمة في الخليج العربي . فالاستقرار كان يعني وجود انظمة سياسية ثابتة لا تعاني من مشكلات داخلية وقادرة على مواجهة اية مشكلات طارئة بالسرعة والفاعلية والحزم، وصديقة للولايات المتحدة(2).

ان نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي كانت نجاح الثورة الاسلامية في ايران **1979** ، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ذلك التوازن الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات في القرن الماضي ، والذي كان يرتكز على التفوق العسكري الايراني بعده صمام الامان لحماية المصالح الامريكية في الخليج . فبسقوط الشاه خسر الامريكيون حليفا قويا ، ولكنهم لم يخسروا كل النفوذ الذي يتمتعون به في المنطقة . وبدات تتبلور تدريجيا الصورة الجديدة للسياسة الامريكية على اساس حضور منظور للقوة الامريكية في المحيط الهندي ، وتطوير برنامج سياسي - عسكري يجعل دول الخليج الاخرى في منعة من اي عدوى عوامل عدم الاستقرار لاسيما السعودية (3).

وبعد اندلاع الحرب العراقية - الايرانية **1980** ، والتي استمرت الى **1988** ، كانت لها تداعيات مبكرة اثرت على الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي ، كما كانت احد الدواعي التي ادت الى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في **15 مايو / ايار 1981** بعد ان توصل كل من قادة دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين،

وهذا كان بتوافق مع المصالح الامريكية.

الحرب (5).

فقد اصبحت تستند الى الركائز الاستراتيجية الاتية :

وسياسيا عن طريق القواعد العسكرية، والاتفاقات الثنائية مع دول الخليج (6).

• (

3 - العمل على تطبيع العلاقات العربية - (الاسرائيلية) سياسيا ، واقتصاديا ، وتخفيف المقاطعة العربية (لاسرائيل) من خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي طرح بعد حرب الخليج الثانية في مدريد عام 1991 ، والذي جاء في وضع دولي واقليمي لم يسبق له مثيل، اذ توفرت كل الفرص امام الولايات المتحدة في العمل على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة (8). فقد اوضحت ازمة الخليج 1990 - 1991 وجود ارتباط بين مشكلات الخليج والصراع العربي - (الاسرائيلي) . اذ حاول العراق الربط بكل الوسائل السياسية والعسكرية بين هذه الازمة والصراع في المنطقة مع (اسرائيل) (9).

ومع مظاهر كل هذه التحولات الا ان المصالح الامريكية الحيوية في الخليج العربي لم تتعرض لتغييرات اساسية، وان الذي تغير هو وسائل تحقيق هذه المصالح في حقبة التسعينيات من القرن الماضي (10).

ثانيا: الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي بعد احداث 11 ايلول 2001
ان الازمة التي اثارها احداث 11 سبتمبر / ايلول 2001 كانت ازمة عالمية وشاملة ، فهي عالمية لانها اقحمت بلدانا مختلفة عديدة في النزاع ، وهي شاملة لانها انطوت على تأثير في مستويات متعددة عسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، وثقافية (11) .
ان الادارة الامريكية بعد احداث 11 ايلول بدأت تشعر بان العالم قد تغير ، وان الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية مهددة ، ومن ثم فانها طالبت بالحصول على دعم قوي من حلفائها في منطقة الخليج العربي لمواجهة ما سمت بالارهاب ضد الولايات المتحدة ، وطالبت بالتعاون المطلق الى حد كبير من دول المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالتعرف على هوية الاشخاص والافراد الذين قدموا الدعم او لعبوا دورا في هذه العمليات ، او شاركوا فيها بطريقة او اخرى ، او يقدموا الدعم لمنظمات اسلامية متشددة ، او منظمات تعدها الولايات المتحدة ارهابية او معادية لها (12) . اذ ان طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الارهاب بعد احداث 11 ايلول لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية بعينها ، مما يعني ان الولايات المتحدة تتواجد بقواتها لحماية مصالحها المنتشرة في العالم ، كما لم تعد القضايا

الاستخبارية للدول امرا داخلها محضا، اذ ان اثار هذه القضايا قد تمتد عالميا حسب الاستراتيجية الامريكية (13).

لقد جاءت احداث 11 ايلول كذريعة قوية للولايات المتحدة لتزيد من ضغوطها على دول الخليج العربي في اتجاه التغيير والاصلاح السياسي، لاسيما ان المتهمين بتنفيذ تلك العمليات ينتمون الى دول عربية (خليجية) يفترض انها صديقة للولايات المتحدة ، فوفقا للاستراتيجية الامريكية اصبحت المنطقة العربية ، ولاسيما الخليج العربي مكان لايجاد الارهابيين سواء بسبب السياسة الاستبدادية ، او مناهجه التعليمية المختلفة التي تعرض على الكراهية، وبالتالي فانها تهدد الاستقرار الاقليمي الذي يضر بالمصالح الحيوية الامريكية في المنطقة(14). ولاشك ان هذا التحليل يرتبط ايضا بنشر الديمقراطية الامريكية وفق المفهوم الامريكي بما يعزز الهيمنة الامريكية العالمية وهو ما اشار اليه زبغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى بالقول (تضيف المثل الديمقراطية المرتبطة بالتراث السياسي الامريكي دعما آخر الى مايعتبره البعض "امبريالية ثقافية" امريكية)(15).

وبسبب هذه الاوضاع المستجدة والافكار المتولدة عنها اصبحت الصلة وطيدة بين مسألة الارهاب وموضوع الاصلاح السياسي في تقديرات الاستراتيجية الامريكية ، وبما ان منطقة الخليج العربي هي جزء من العالمين العربي والاسلامي ، والذي اصبح محل اتّهام من جانب الغرب، فقد كان الاكثر تضررا من احداث 11 ايلول ، وفي هذا السياق ، فان الولايات المتحدة لم تقترح على دول الخليج العربي اي شكل من الاشكال الديمقراطية النموذجية، او التعددية العشوائية، بل اقترحت توسيع هامش المشاركة السياسية لتشمل جميع الاطراف السياسية (16).

وعلى الرغم من كل المواقف التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي للاستجابة للضغوط الامريكية بشأن التغيير ومواجهة الارهاب، الا ان ذلك لم يوقف التداعيات المسببة للأزمة عليها، اذ ظهرت اتجاهات داخل الادارة الامريكية تنتقد استمرار التحالف مع نظم تسلطية كتلك الموجودة بالخليج العربي، وشملت الحملة جوانب عدة، كجهود الانظمة السياسية في

تشجع على الارهاب(17).

ثالثا : المواقف الامريكية تجاه الخليج بعد الحرب على العراق 2003

الزيارات وفتح السفارات مع العراق (18).

الحرب الامريكية على العراق 2003 بما يأتي :- (19)

سياسية واجتماعية داخلها بعد الحرب على العراق. 2003

منها ، مثل السعودية.

الضغط على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة بالذات في استصدار قرارات بدواعي

انسانية ، وعلى سبيل المثال اعطاء حق الانتخاب والترشيح للوافدين الاجانب ، وبالتالي تغيير هيكلية هذه الانظمة لغير صالح الفئات الحاكمة .

ومن الواضح ان دول الخليج كانت قلقة من النموذج العراقي ، فالولايات المتحدة بعد حربها على العراق ادعت بالعمل على ان يكون العراق نموذجا للإصلاح السياسي على الطريقة الامريكية لكي تقتدي به دول المنطقة ومنها دول الخليج ، فالارهاب من وجهة النظر الامريكية يولد في مجتمعات مثل هذه الدول، وان التصدي للارهاب يكمن في اصلاح مجتمعات هذه الدول سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا. وتعتقد الولايات المتحدة ان تغيير النظام السياسي في العراق سيؤثر في دول الخليج العربي. كما ان الوجود العسكري الامريكي في العراق عزز من موقف الولايات المتحدة في المنطقة، فعلى الرغم من الوجود العسكري الامريكي المباشر في منطقة الخليج العربي منذ بداية التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية 1991، الا ان التواجد في العراق له اهميته الكبيرة، وذلك بسبب موقع العراق الجيوسياسي، ولانه يقع في قلب الازمات يتوسط اقليم الشرق الاوسط مترعا على شمال الخليج العربي، وهذا يوجد معيارا جديدا في المنطقة بالكامل اذ ادركت الولايات المتحدة انه اذا ارادت الحفاظ على مصالحها في المنطقة مستقبلا فلا بد لها من التواجد في العراق(20).

فمثل هذا التواجد يعطيها حرية حركة كبيرة تجاه دول الخليج العربي في تخفيف الاعتماد عليها، كما انه يوفر لها دولة مثل العراق تستطيع استثمار امكانياته السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وامتداداته القومية والدينية والحضارية في تمير الكثير من سياساتها.

فهناك حقيقة لا يمكن اخفائها وهي ان التأثير الامريكي في العراق سيبقى لحقة غير قصيرة، وعلى دول الخليج العربي ان تاخذ ذلك بنظر الاعتبار في علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة، اذ ان مثل هذا التأثير سيكون له تداعيات كبيرة على علاقة الاخيرة بدول الخليج(21).

فالمتغير الاستراتيجي الذي سيكون امن الخليج معنيا فيه في حال تحققه هو تحول العراق الى موازن اقليمي بفعل التأثير الامريكي ، فهكذا تحول يعيد ترتيب الاوضاع في منطقة الخليج العربي(22).

رابعا: اثر البعد الامني في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج بعد 2011
تعمل الاختلالات الهيكلية الاساسية على تعقيد اجواء التوتر القائمة في منطقة الخليج العربي التي تتكون من دول ومجتمعات تختلف في مستويات تطورها وفي مواردها ، ولكنها تتقاسم حوضا مائيا ذا اهمية حاسمة لها جميعا . فايران الدولة الاكبر مساحة والاكثر سكانا لديها ساحل على الخليج يبلغ 2440 كيلومتر وتسيطر جزئيا على مضيق هرمز ، الامر الذي يعطيها امكانيات كبيرة لاستعراض قوتها. والعراق ثاني اكبر دولة خليجية ، مع ان عدد سكانه لا يتجاوز نصف تعداد السكان في ايران ، لديه كمية كبيرة من الاحتياطيات النفطية المؤكدة ، غير انه يعد بالكاد قوة خليجية ، اذ يبلغ ساحله على الخليج 58 كيلومتر فقط تتحكم به ايران من جانب والكويت من جانب آخر . ورغم ان دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر فعليا على جميع الشواطئ الواقعة على الجانب العربي من الخليج ، فان تعداد مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجي يقل عن نصف مجموع سكان ايران والعراق . وليس لدى دول مجلس التعاون الخليجي القدرة على حشد قوة عسكرية كافية للدفاع عن اراضيها من التهديد الخارجي . وتشهد مجتمعات الخليج تغيرات جذرية في سياق عملية التحديث ، كما ان اتجاهها السياسي في المستقبل يعتريه الغموض ، وعلاوة على ذلك فان التغير الاجتماعي يحدث في دول تضم عداوات وشكوكا تجاه جيرانها لها جذور تاريخية . وتواجه تلك الدول ايضا توترات حديثة المنشأ تعود الى الاختلاف بشأن تخصيص الموارد ، والايديولوجيات المتضادة ، والمصالح القومية المتنافسة(23).

وهنا يثار تساؤل كيف لدول صغيرة كبعض دول الخليج العربي ان تحافظ على كياناتها الصغيرة وتصون امنها الوطني بدون الركون او الاعتماد على قوى عالمية كالولايات المتحدة ، ان هذا ممكن فيما اذا تولدت الثقة وتعززت بين الدول الصغيرة في هذه المنطقة والكبيرة

اقليمياً ، بل ويجب ان تتطابق النوايا مع الاقوال ، فليس من الصحيح ان تصوغ الدول الكبيرة اقليمياً في المنطقة سياسات امنية في ظاهرها او في العلن منها مايشير الى سعيها المحافظة على كيانات الدول الصغيرة في المنطقة ، لكن نواياها وافعالها تدل على غير ذلك . وحادثة غزو العراق للكويت في 2 اغسطس / آب 1990 مثال على ذلك ، فهذا الغزو اجج هواجس الخشية والخوف ، وهذه الدول الصغيرة من الطبيعي ان تخشى هيمنة دول الاقليم عليها ، وبما انها غير قادرة على الدفاع عن نفسها وبالتالي المحافظة على كياناتها السياسية ، لذلك فهي تلجأ الى قوى عالمية من اجل حمايتها متمثلة حالياً بالولايات المتحدة . (24) .

وهذا يبين ان التغييرات الحاصلة في منطقة الخليج العربي ، وما قد ينتج عنها من تطور مستقبلي قد يغير المعادلات السياسية القائمة ، لن تؤثر على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة .

واذا كانت الشكوك تثار بصورة اكبر على علاقة البحرين المستقبلية بالولايات المتحدة اذا ما حدث فيها تبدل سياسي للطبقة الحاكمة ، فحكومة البحرين تتهم ايران بالوقوف وراء حركات المعارضة الموجودة في البحرين (25) . ومن المعروف العداء الموجود بين كل من الولايات المتحدة وايران والذي قد ينعكس على علاقة البحرين مع الولايات المتحدة اذا ما وصلت للسلطة في البحرين حكومة تمتلك علاقات جيدة مع ايران كما يرى بعض المحللين . فان مثل هذا التحليل يبدو اعلامياً اكثر منه استراتيجياً ، اذ ان وضع البحرين من الناحية الاستراتيجية الامنية يحتم عليها البقاء ضمن المنظومة الامنية لدول الخليج العربي وبالتالي استمرار علاقتها بالولايات المتحدة لاسيما من الناحية الامنية ، حتى لو وصلت الى السلطة في البحرين قوى سياسية تمتلك علاقات جيدة مع ايران .

كما ان حركات المعارضة في البحرين تصاعدت بعد 2011 متأثرة بالتغييرات التي حدثت في عدد من البلدان العربية ، وهذا ما اشر اليه المرشد الاعلى في ايران اية الله علي خامنئي بنفسه بالقول (ان مطالب الشعب البحريني لا تختلف عن مطالب الثورة التونسية والمصرية

عام 2011 (26) . وهذا يوضح ان العامل الايراني ليس المتغير الرئيس في التغيرات القائمة في البحرين .

واذا كان هذا الوضع فيما يخص التعامل الامني المستقبلي للبحرين مع الولايات المتحدة حتى ولو حصلت تغيرات في داخل البحرين ووصلت قوى للسلطة لاتعادي ايران ، فكيف الحال مع دول الخليج الاخرى التي قد يحصل فيها تغيرات وتصل فيها قوى للسلطة لا تمتلك اي دافع لتغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة . وعلى هذا الاساس فان المنظومة الامنية في منطقة الخليج العربي لن تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في المنطقة وستبقى محكومة بالاستراتيجية الامريكية للامن في المنطقة .

خامسا: اثر البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج بعد 2011 عند الحديث عن البعد الاقتصادي لعلاقة دول الخليج بالولايات المتحدة يأتي النفط كاحد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقة ، ذلك ان النفط لم يعد يمثل مجالا لتنافس الشركات النفطية الاجنبية حول الامتيازات والتنقيب عنه واستخراجه وتسويقه ، وانما اصبح مادة استراتيجية تمس عصب الحياة الصناعية للدول المتقدمة صناعيا ، وبما يؤثر على مكانتها ورفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية . وهنا تأتي اهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ، فالاخيرة تحولت من دولة شبه مكتفية ذاتيا في مجال النفط ، الى دولة مستوردة للنفط وبكميات مهمة ، ولاسيما بعد ان اخذت حقوقها النفطية غير قادرة على تلبية حاجاتها المتنامية من النفط . فضلا عن النمو الاقتصادي الذي يرتبط به نمو معدلات طلبها على النفط ، وهو ما رفع الاعتماد على نفط الخليج . كما تمثل منطقة الخليج العربي ميدان مهم لاستثمارات الولايات المتحدة (27) .

هذه الاستثمارات اخذت ابعادا اكثر اهمية في ظل (مشروع الشرق الاوسط الكبير) الذي اعلنته الولايات المتحدة عام 2004 ، فقد اشتمل المشروع على سلسلة من البرامج السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية بما في ذلك الاجراءات المتعددة الاطراف والثنائية

لنشر الديمقراطية في دول الشرق الاوسط وعلى رأسها دول الخليج العربي ، فضلا عن عروض تجارة حرة للدول على انفراد (28) .

ومن الواضح ان الابعاد الاقتصادية لمشروع الشرق الاوسط الكبير لايمكن فصلها عن الابعاد السياسية والامنية ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، وهذا يبين اهمية الاستثمارات الامريكية في هذه المنطقة ، التي اصبحت احدى ادوات الضغط الامريكية على دول الخليج . ففي ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير فان الديمقراطية والتعددية والحفاظ على حقوق الانسان تمثل اولوية بالنسبة للولايات المتحدة ، وان كانت وراء هذه الاولوية المصالح الامريكية فان ذلك لايمنع من الاقرار بحقيقة تغير اتجاهات الدعم الامريكي للحكام في المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي . لاسيما ان المصالح الامريكية لن تتضرر عند حدوث تغيرات داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، بل على العكس قد تجد الولايات المتحدة فرص اكثر للتغلغل والسيطرة في هذه المنطقة ولكن بوسائل معاصرة غير الوسائل التقليدية ، اي دعم الحكام . ومن هذه الوسائل المعاصرة الوسائل الاقتصادية وما يرتبط بذلك من تحقيق الاعتمادية المتبادلة في ظل حرية التبادل الاقتصادي والعولمة والثورة المعلوماتية ، وكل ذلك ممكن ان يتحقق للولايات المتحدة اذا ماتحققت تغيرات باتجاه الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي .

وهنا يجب ان نفهم ان الانفتاح الاقتصادي على القطاع الخاص في بعض دول الخليج بعد 2011 له اكثر من اشارة لا تنحصر في استرضاء الداخل ، بل تمتد الى استرضاء الخارج ، اي الولايات المتحدة ، في اشارة من هذه الدول للولايات المتحدة على استعدادها لاي تنازل في الجانب الاقتصادي مقابل البقاء في السلطة .

فبعد احتجاجات الشارع البحريني اعلن رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان ال خليفة في 29 مارس / اذار 2011 لدى لقائه بمجموعة من فعاليات القطاع التجاري (الى دراسة تخفيض وتجميد بعض الرسوم الحكومية لمساعدة التجار وخاصة تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مؤكدا ان الحكومة تعكف ايضا على مراجعة التشريعات والانظمة من اجل

مساعدة القطاع التجاري نحو مزيد من الانطلاق . ووجه رئيس الوزراء البحريني بان يتم توزيع العمل في المشروعات الحكومية على عدة مقاولين (29) . وهذه العبارة الاخيرة تبدو انها اشارة الى الجانب الامريكي في تحقيق متطلبات مشروع الشرق الاوسط الكبير ، اكثر منها الى الداخل البحريني ، لاسيما اذا ما عرفنا ان البحرين كانت من الدول المتحفظة على هذا المشروع ، وان ابدت التسهيلات لتطبيقه . اذ جاء على لسان رئيس وزرائها (ان فرض اية وجهة نظر خارجية يشكل تفرد ليس في صالح دول المنطقة) في اشارة الى مشروع الشرق الاوسط الكبير (30) .

ان هذه الامثلة توضح ان الابعاد الاقتصادية للتغيرات في منطقة الخليج العربي لن تؤثر بصورة سلبية على العلاقة مع الولايات المتحدة ، بل قد تفسح المجال لمزيد من النفوذ الامريكي بالوسائل الاقتصادية بما يحقق اهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة .

سادسا : اثر البعد السياسي في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج بعد 2011
لاشك ان للبعد السياسي للتغيرات في منطقة الخليج العربي اهمية خاصة اذ ان العلاقة المستقبلية لدول هذه المنطقة مع الولايات المتحدة ترتبط بشكل او آخر بهذا البعد . ولذلك فان الولايات المتحدة اذ ما ارادت الحفاظ على مصالحها فعليها ان تعمل على الاستجابة لطموحات الشعوب في هذه المنطقة بصورة فعالة في ممارسة اوسع للحقوق الديمقراطية ، والحريات ، والادارة الجيدة لشؤون الحكم ، وصون الكرامة الفردية في هذه المجتمعات (31) .

ان التعامل الاستراتيجي الامريكي مع التغيرات في منطقة الخليج العربي لا يخفي حقيقة ان هناك غموض في بعض المواقف السياسية للولايات المتحدة ، بل وحتى الافعال من المطالب الشعبية في المنطقة ، وتعود هذه المواقف الى ان هدف الولايات المتحدة الاول في المنطقة هو الحفاظ على مصالحها ، وتحقيق هذا الهدف يقتضي التحسب الى كل الاحتمالات (32) .
كما ان الحراك السياسي في منطقة الخليج العربي ، سيكون لها تداعيات شاملة لاسيما على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والامني كما سبق ذكره ، وهو ما يتطلب من وزارة الدفاع

الامريكية اعادة صياغة استراتيجيتها في هذه المنطقة لتناسب مع التغيرات القائمة ، وبما يمكنها من مواجهة التهديدات المحتملة للامن في الخليج العربي (33) .

ان اهم صعوبة تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع البعد السياسي للتغيرات في الخليج تتمثل في ايجاد صيغة توافقية تجمع بين الحفاظ على مصالحها والاستجابة لمطالب الرأي العام في الخليج في هذه المرحلة القائمة من التغيير(34). اذ ليس كل ما ينادي به الرأي العام الخليجي فيما يخص البعد السياسي يتوافق مع التخطيط الاستراتيجي الامريكي للتغيرات في الخليج . ووضح مثال على صعوبة التوفيق هذه ما فعلته الولايات المتحدة عند تعاملها مع المطالب الشعبية في البحرين.

وتقدم الازمة التي حدثت بين قطر ودول خليجية اخرى ، بعد ان قامت السعودية وشركاؤها بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في يونيو / حزيران 2017 ، دليل اخر على الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة في تحقيق التوفيق السياسي في المنطقة ، اذ كان الموقف الامريكي من الازمة متردد ومتقلب بين اطراف الازمة ، لاسيما الطرفين الرئيسيين في الازمة السعودية وقطر . ومع ان ادارة الرئيس الامريكي ترامب كانت تريد الحفاظ على مصالحها مع كل اطراف الازمة ، الا ان عدم قدرة الولايات المتحدة على احتواء الازمة مع ان كل اطراف الازمة الخليجيين حلفاء للولايات المتحدة السعودية ، قطر ، الامارات والبحرين ، فضلا عن دخول العديد من الدول الاقليمية اطراف في الازمة تركيا ، ايران ومصر جعل العديد من الباحثين يحمل الولايات المتحدة مسؤولية استمرار هذه الازمة الى المستوى الذي بدأت فيه دول اقليمية تستغل ذلك لتمدد نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ الامريكي كما تفعل تركيا وايران (35) .

ومع هذه الصعوبات فان الاستراتيجية الامريكية في التعامل مع التغيرات في الخليج العربي ، لاسيما في بعدها السياسي ، تبدو قادرة على تجاوز العقبات التي ستواجهها السياسة الامريكية مستقبلا في المنطقة وكفيلة بالحفاظ على المصالح الامريكية هناك . وهو ما يوضح

الاستنتاج

دول المنطقة العربية الاخرى.

الخليجي في صياغة الاستراتيجية الامريكية المستقبلية تجاه منطقة الخليج العربي .

المصادر والهوامش

- 36

- (11) دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، 2006 ، ص 102 .
- (12) المصدر نفسه ، ص 81 .
- (13) حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان : التحول من الجيوسراتيجي الى الجيوثقافي ، في كتاب العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص ص 258 - 259 .
- (14) أحمد يوسف أحمد ، النتائج والتداعيات على الوطن العربي ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 341 .
- (15) انظر زبغيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوسراتيجية ، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 2004 ، ص 41 .
- (16) اسعد نجم عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 151 - 152 .
- (17) نصرت عبدالله البستكي أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق : دراسة للاداء الامني لمجلس التعاون (1981 م - 2002 م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 167 .
- (18) د حميد شهاب احمد، "العراق ومنطقة الخليج العربي"، مجلة العلوم السياسية ، العدد 37 ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، تموز - كانون الاول 2008 ، ص 183 .
- (19) المصدر نفسه ، ص ص 186 - 187 .
- (20) اسعد نجم عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 170 - 171 .
- (21) د حميد شهاب احمد، "دراسة في الآفاق المستقبلية للامن والتعاون في منطقة الخليج العربي"، دراسات سياسية دولية، العدد 4، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، شباط 2005 ، ص 21 .
- (22) عبد الجليل مرهون ، " أمن الخليج والمتغير الامريكي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229، بيروت، آذار / مارس 1998 ، ص 19 .
- (23) فيبي مار، الخليج العربي بعد العاصفة ، في كتاب امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره ، ص ص 141 - 142 .
- (24) د حميد شهاب احمد ، " دراسة في الآفاق المستقبلية للامن والتعاون في الخليج العربي " ، مصدر سبق ذكره، ص ص 22 - 23 .
- (25) "البحرين الاجندة الايرانية "متطرفة" واسهمت في زعزعة الاستقرار"، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11804 ، 24 / 3 / 2011 .
- (26) " المرشد الاعلى في ايران خامنئي : احتجاجات البحرين ليست طائفية ولا تختلف عن الثورتين التونسية والمصرية " ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 11803 ، 23 / 3 / 2011 .
- (27) د عبد القادر محمد فهمي ، " النفط والسياسة الامنية في منطقة الخليج العربي " ، دراسات سياسية دولية ، العدد 4 ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، شباط 2005 .

- <https://www.tahrirnews.com>. 2018 / 9 / 11